

22 جمادى الآخرة 1446 هـ  
23 ديسمبر 2024 م



شورى للاستشارات الشرعية  
Shura Sharia Consultancy

السادة / الشركة الخليجية للتأمين التكافلي  
المحترمين  
المحترم عناية السيد / مبارك عثمان العيار  
الرئيس التنفيذي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

- الموضوع: الاعتماد الشرعي رقم (20/2024)

- العنوان: دليل سياسات وإجراءات حماية حقوق المساهمين.

- نص القرار:

بعد الاطلاع على الموضوع أعلاه، وقيامنا بالمراجعة الشرعية لدليل سياسات وإجراءات حماية حقوق المساهمين - باللغة العربية - المرفق بهذا القرار، فإننا نفيدكم بأنه لا مانع من اعتمادها والعمل بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

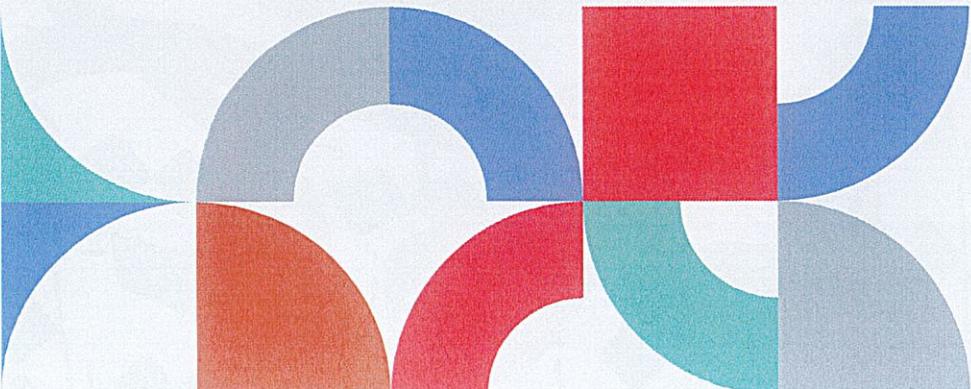
د. يزيد محمد القطان  
العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية



**ملاحظات هامة:** يرجى حفظ هذا القرار مع صورة من العقد المعتمد / الاتفاقية / الوثيقة المعتمدة في ملف خاص لديكم لأغراض المراجعة الشرعية.

الشركة الخليجية للتأمين التكافلي

# دليل سياسات واجراءات حماية حقوق المساهمين



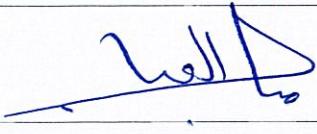
**GIG**   
مجموعة الخليج للتأمين  
GULF INSURANCE GROUP  
TAKAFUL

## جدول المحتويات

1	المقدمة
1	المراجع
1	نطاق التطبيق
1	مسؤولية تطبيق السياسة
1	مراجعة السياسة
2	قائمة المصطلحات
2	سياسة حقوق المساهمين
2	الحقوق العامة للمساهمين
3	حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة
3	المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة
6	حقوق التصويت
7	حماية بيانات المساهمين

## نموذج التعديلات

تاريخ هذا الإصدار:

التوقيع	الاعتماد	التاريخ	الإصدار
	السيد / طارق الصحاف رئيس مجلس الإدارة		
	السيد / مبارك العيار الرئيس التنفيذي	ديسمبر 2024	الأول



## المقدمة

لتلزم الشركة الخليجية للتأمين التكافلي (يشار إليها فيما بعد بـ«الشركة») بحماية حقوق مساهميها بطريقة تضمن تحقيق مصالح المساهمين والشركة وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية، تهدف سياسة حماية حقوق المساهمين (المشار إليها فيما بعد بـ«السياسة») إلى ضمان التزام الشركة باحترام وحماية حقوق المساهمين وفقاً لقوانين وتعليمات اللوائح ذات الصلة.

وفي هذا السياق، يتلزم مجلس إدارة الشركة بوضع معايير حماية حقوق جميع المساهمين وتحديث هذه المعايير عند الحاجة لتعكس التغييرات في أحكام القانون واللوائح وتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة، مما يقلل من الآثار الضارة على المجتمع.

تشكل هذه السياسة جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل الحكومة الخاص بالشركة.

تم تطوير هذه السياسة مع الأخذ بالاعتبار قواعد دوكلمة الشركات الصادرة عن وحدة تنظيم التأمين بالإضافة إلى المتطلبات الرقابية الأخرى، والمعارض الدولية الرائدة في هذا الخصوص.

في حال وجود تعارض بين هذه السياسة وبين القوانين والأنظمة السائدة فإن الأخيرة هي التي تسود.

## المراجع

تم إعداد هذه السياسة وفقاً لقواعد القوانين التالية:

- للقرار رقم 58 لسنة 2023 الصادر من قبل وحدة تنظيم التأمين في «النظرة العامة»
- قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016
- أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لقرارات وفتاوي هيئة الرقابة الشرعية.

## نطاق التطبيق

تسري هذه السياسة على الشركة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين لما لكل منهم من دور في حماية حقوق مساهمي الشركة. من المهم أن يكون جميع أعضاء إدارة الشركة وموظفيها على علم ودرية بمتطلبات هذه السياسة والقوانين وتعليمات ذات الصلة والعمل على الالتزام بها.

وفي حال تعارض أحكام هذه السياسة مع أي من المتطلبات أو القوانين أو التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، تسري تلك المتطلبات/القوانين/ التعليمات على أحكام هذه السياسة.

## مسؤولية تطبيق السياسة

تتولى وظيفة رئيس وحدة شؤون المستثمرين مسؤولية تطبيق هذه السياسة نيابة عن الشركة، وتعتبر محتويات هذه السياسة سرية وخاصة بالاستخدام الداخلي للشركة فقط بخلاف الأجزاء التي سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة.

يتم دفع السياسة دائمًا في صورة مستند غير قابل للتعديل ولا يجوز نسخه أو الإفصاح عنه إلى أطراف خارجية دون الحصول على موافقة كتابية من مجلس الإدارة.

تقديم الطلبات الخاصة بنشر نسخ الكترونية من هذه السياسة للأشخاص المفوضين بالاعتماد كمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.

## مراجعة السياسة

إن الهدف من تطوير إجراءات رسمية لمراجعة السياسة هو التأكد من أن كافة التعديلات أو الإضافات أو الحذف من السياسة قد تم توثيقها واعتمادها بشكل مناسب قبل التطبيق.

يقوم رئيس وحدة شؤون المستثمرين بمراجعة السياسة بصورة سنوية أو عند الضرورة. ويتولى مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد التعديلات والتي تعكس أي مستجدات على القواعد واللوائح والقوانين ذات الصلة.

### قائمة المصطلحات

المصطلح	التعريف
الشركة	الشركة الخليجية للتأمين التكافلي
المجلس	مجلس الإدارة
الجهة الرقابية	وحدة تنظيم التأمين
الهيئة	هيئة الرقابة الشرعية
السياسة	سياسة حماية حقوق المساهمين

### سياسة حقوق المساهمين

- يكفل نظام الحكومة الرشيدة قيام المساهمين بعمارة حقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين والحماية من انتهاك حقوقهم، فضلاً عن حماية رؤوس أموال المساهمين من الاستخدام السيء الذي قد يحدث من قبل مدير الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين، ويطبق هذا النظام وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على القرارات الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية.
- يجب على الشركة أن تضم في نظامها الأساسي ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط الازمة لضمان ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح المعتمدة بها والقرارات والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

### الحقوق العامة للمساهمين

- تلزم الشركة بضمان قيام جميع المساهمين بعمارة حقوقهم بشكل عادل وعدم انتهاكها أو إساءة استغلالها من قبل إدارة الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين، وتلتزم الشركة بتوفير الحقوق التالية للمساهمين:
  - قيد قيمة الملكية في سجل المساهمين لدى وكالة المقاصلة.
  - التصرف في الأسهم من تسجيل ونقل و/أو تحويل ملكية الأسهم.
  - الحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.
  - الحصول على نصيب من موجودات الشركة في حالة التصفية.
  - الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية بشكل منتظم وميسر.
  - المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها والتأكد من حصول المساهم قبل اجتماع الجمعية العامة - بسبعة أيام على الأقل - على البيانات المالية عن الفترة المالية المنقضية وكذلك تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الدسabات.
  - الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة.
  - انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة وتشكيل مجلس الإدارة.
  - التعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.
  - اعتماد التعاملات غير العادلة.
  - مراقبة أداء الشركة بشكل عام وأعمال مجلس الإدارة بشكل خاص.
  - مسألة أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الإدارة التنفيذية ورفع دعوى المسؤولية، وذلك في حالة

إخفاقهم في أداء المهام المناطقة بهم.

- الموافقة على أي عملية بيع أو شراء أو تصرف بأي وجه في أصول الشركة إذا كانت هذه العملية تبلغ قيمتها 50% أو أكثر من القيمة الإجمالية لأصول الشركة من خلال الجمعية العامة الغير عادية.
- يتاح للمساهمين الذين يملكون نسبة خمسة بالمائة من رأس مال الشركة أو أكثر من إضافة بنود على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة.

• يجب على الشركة معاملة جميع المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم بالتساوي ودون أي تمييز، وألا تقوم الشركة في أي حال من الأحوال بحجب أي من الحقوق المشار إليها أعلاه عن أي فئة من المساهمين، أو وضع معايير من شأنها تمييز بين فئات المساهمين لإرساء هذه الحقوق، وذلك بما لا يضر بمصالح الشركة أو يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والقانون واللائحة التنفيذية وما يصدر عنها من تعليمات وضوابط رقابية منتظمة.

• يجب على الشركة الإفصاح في الموقع الإلكتروني للشركة ولوحدة تنظيم التأمين عن هيكل رأس مال الشركة وأي ترتيبات قد تؤدي إلى حدوث تغييرات في امتلاك بعض المساهمين لحصة سيطرة في الشركة.

• يتلقى المساهمون المعلومات والبيانات المنصوص عليها وفقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة وذلك بصورة دورية وعند الطلب (لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى سياسة شئون المستثمرين).

• تتلزم الشركة بكافة الإجراءات الضرورية للإفصاح من خلال الوسائل الملائمة وفقاً لمتطلبات القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة (لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى سياسة الإفصاح).

• يتاح للمساهمين الاطلاع على كافة البيانات الواردة في السجل الخاص بإفصاحات الشركة، أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.

• يكون للمساهمين الأولوية في الاكتتاب عند زيادة رأس مال الشركة، تخضع مشاركة المساهمين في عملية الاكتتاب إلى نسبة الملكية في رأس المال الحالي وذلك خلال 15 يوماً من تاريخ الاخطمار (ما لم يتضمن عقد تأسيس الشركة تنازل المساهمين عن حقهم في أولوية الاكتتاب).

• يتاح للمساهمين إمكانية الوصول إلى سجل مساهمي الشركة، كما يحق للمساهمين الذين يدعون حقاً على الأسهم يتعارض مع ما هو ثابت في سجل مساهمي الشركة أن يقدم إلى قاضي الأمور الوقتية لاستصدار أمر على عريضة بحرمان الأسهم المتبايع عليها من التصويت لمدة يحددها القاضي الأمر أو لحين الفصل في موضوع النزاع من قبل المحكمة المختصة وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية.

• تحصل الشركة على نسخة محدثة من سجل المساهمين من الشركة الكويتية للمقاصلة ويتضمن السجل كحد أدنى أسماء المساهمين، وجنسياتهم وأرقام هوياتهم التعريفية، وعدد الأسهم التي يملكونها، وبيانات الاتصال الخاصة بهم.

## حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة

### المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة

- تقوم الشركة بتشجيع المساهمين للمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وما يرتبط بها من استفسارات تتعلق بأوجه النشاط المختلفة، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي، وعلى مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات الخارجي الإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.
- يحق لأية فئة من فئات المساهمين حضور اجتماعات الجمعية العامة دون دفع أي رسوم مقابل حضورهم.

- يجوز للمساهمين المشاركة في حضور الجمعية العامة حضوريًا أو الكترونيًا عن بعد وفقاً لما تضعه الجهات المسؤولة كما يجوز للمساهمين التصويت على بنود جدول أعمال الجمعيات العامة العادية وغير العادية الكترونياً عن بعد وفقاً للسياسات والمدد المحددة من قبل الجهات المعنية
- تلزم الشركة وجهاً حفظ السجل بتسهيل وصول المساهمين ووضع أنظمة الكترونية ملائمة لتسهيل عملية التصويت على بنود جدول الأعمال.
- على مجلس الإدارة أن يقوم بدعوة جميع المساهمين لحضور الجمعية العامة العادية خلال المواعيد المقررة، وذلك في الزمان والمكان الذي تحدده الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة وأن يتيح للمساهمين الحضور بأي وسيلة (الحضور الشخصي أو عن بعد).
- يعين على المجلس أن يدعو الجمعية العامة العادية للجتماع كلما دعت الضرورة أو بناءً على طلب كتابي مسبب من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشرة بالمائة من رأس مال الشركة أو بناءً على طلب مراقب الحسابات وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، وذلك بعد موافقات الجهات الرقابية.
- تقوم الشركة بالدعوة لعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية بناءً على طلب كتابي مسبب من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب، وذلك بعد موافقات الجهات الرقابية.
- يعين على الشركة عند فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة أن تقوم بما يلي:

  - وضع إعلان في موقع الشركة الإلكتروني يحدد فترة التقدم للترشح لعضوية مجلس الإدارة (المحددة بشهر من تاريخ الإعلان) وشروط الترشح الواجب توافرها في الأشخاص المرشحين.
  - وضع إعلان آخر في موقع الشركة الإلكتروني يحدد فترة التقدم للترشح لعضوية مجلس الإدارة (المحددة بشهر من تاريخ الإعلان) وشروط الترشح الواجب توافرها في الأشخاص المرشحين.
  - عرض الأسماء التي تم ترشيحها لعضوية مجلس الإدارة على موقع الشركة الإلكتروني والإفصاح عنها وعن بيانات ومؤهلات المرشحين قبل موعد الجمعية العامة بوقت كافي وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية.

- يعين على الشركة عند تنظيم الاجتماعات العامة للمساهمين أن تقوم بما يلي:

  - توجيه دعوة لحضور الجمعية العامة تتضمن جدول الأعمال وتعدد وقت الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال، ويجب الإعلان عن زمان ومكان انعقاد الجمعية العامة للمساهمين مرتين في الصحف المحلية الكويتية وعلى موقع الشركة بشرط مرور سبعة أيام على الأقل بين الإعلان الأول والثاني مع نشر الإعلان الثاني قبل سبعة أيام على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة.
  - تضمين جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة ما يلي على أقل تقدير:
    - تلاوة كل من تقرير الحكومة وتقرير لجنة التدقيق.
    - مناقشة تقرير هيئة الرقابة الشرعية.
    - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية ونتائج أعمالها.
    - استعراض التعاملات مع الأطراف ذات الصلة.
    - استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة/ الجهات الرقابية، وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، وذلك بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها والضوابط الرقابية التنظيمية التي تصدرها الجهة/ الجهات الرقابية المعنية بهذا الموضوع، ومناقشة ملاحظات ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره.

- تقديم طلب للمساهمين للموافقة على عمليات الشراء أو البيع أو التصرف بأي وجه في أصول الشركة إذا كانت هذه العمليات أو التصرفات تبلغ قيمتها 50 % أو أكثر من القيمة الإجمالية لأصول الشركة.
  - مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة والمصادقة عليه واعتماد صافي الربح القابل للتوزيع.
  - اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
  - تعيين أو إعادة تعيين أو انتخاب مجلس إدارة الشركة أو عزلهم أو تقيد سلطاتهم.
  - تعيين أو إعادة تعيين أو عزل مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه.
  - تعيين أو إعادة تعيين أو عزل هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية التالية وتحديد أتعابهم.
  - أي موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب اجتماع الجمعية العامة وإدراجها في جدول الأعمال.
- إعلام المساهمين بحقهم في غيرهم في حضور اجتماع الجمعية العامة وذلك بمقتضى توكيلاً خاص أو تفويض تعدد الشركة لهذا الغرض.
- أن تقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات المرتبطة ببنود جدول الأعمال، وعلى الأخص تقارير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والبيانات المالية وتقرير هيئة الرقابة الشرعية قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة أيام عمل على الأقل.
- يتاح للمساهمين الذين يملكون نسبة خمسة بالمائة من رأس مال الشركة أو أكثر من إضافة بنود على جدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة. ويتم إعداد مذكرة توضيحية تتضمن تفاصيل كل بند من بنود جدول الأعمال الخاص باجتماع الجمعية العامة الذي تم تعديله مع ذكر أسباب التعديل على جدول الأعمال. على أن تنشر تلك المذكرة على الموقع الإلكتروني للشركة وذلك عند الإعلان عن الدعوة للاجتماع، مع مراعاة التزويد بأن تلك المذكرة متاحة على الموقع الإلكتروني للشركة وذلك في الإعلان الذي يتم في الصحف لعقد الاجتماع.
- يجب أن تكون الموضوعات المعروضة على الجمعية العامة مصحوبة بمعلومات كافية تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم.
- تقوم الشركة بتشجيع المساهمين للمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ومناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وما يرتبط بها من استفسارات تتعلق بأوجه النشاط المختلفة، وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية ومراقب الحسابات الخارجي، وعلى مجلس الإدارة أو هيئة الرقابة الشرعية أو مراقب الحسابات الخارجي الإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.
- لا يجوز للجمعية العامة العادية مناقشة موضوعات غير مدرجة على جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور الجوهرية وقد طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في أثناء الاجتماع، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأس مال الشركة، وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الاجتماع لمدة لا تزيد على عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الاجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة.
- يحق للمساهم أن يقوم بمنح توكيلاً لمساهم آخر لحضور اجتماع الجمعية العامة.
- يكون للمساهمين حق الوصول لمحاضر اجتماعات الجمعية العامة للشركة من خلال التواصل مع وحدة

شُؤون المستثمرين للعمل على تزويدهم بذلك المحاضر كما يمكنهم الحصول عليها من خلال الإفصاح المقدم من الشركة على الموقع الإلكتروني للشركة قبل موعد الجمعية العامة بوقت كافي ووفق للوائح.

لا يجوز للجمعية العامة القيام بما يلي:

- زيادة أعباء المساهمين المالية أو زيادة قيمة السهم الإسمية.
- إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في عقد الشركة.
- فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في عقد التأسيس والنظام الأساسي تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها.

لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يملكون ثلاثة أرباع رأس المال الشركة المصدر (75%). فإذا لم يتتوفر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحاً بحضور عدد يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر (50%) وتصدر القرارات بأغلبية تزيد عن نصف مجموع أسهم رأس المال الشركة المصدر.

تخصل الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:

- تعديل عقد الشركة (عقد التأسيس ونظام الأساسي).
- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.
- حل الشركة أو اندماجها أو تحولها أو انقسامها.
- زيادة رأس المال الشركة أو تخفيضه.

يجوز للمساهمين الاعتراض على قرارات الجمعية العامة العادية أو غير العادية بأي من الوسائل التالية:

- يجوز لكل مساهم إقامة الدعوى ببطلان أي قرار يصدر عن مجلس الإدارة أو الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) مخالفًا للقانون أو عقد تأسيس الشركة أو النظام الأساسي أو كان يقصد به الإضرار بمصالح الشركة، والمطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.
- يجوز للمساهمين مالكي 15% على الأقل من رأس المال الطعن أمام المحكمة على قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية التي يكون فيها إجحاف بحقوق الأقلية، على ألا يكونوا ممن وافقوا على تلك القرارات.

## حقوق التصويت

تشجع الشركة كافة مساهميها للتصويت على كافة القرارات التي تتخذه الجمعية العامة بما فيها اختيار أعضاء مجلس الإدارة. ويجب على الشركة أن تتيح الفرصة لكافحة المساهمين أن يمارسوا حق التصويت دون وضع أي عوائق تؤدي إلى حظر التصويت، حيث إن التصويت يعد حقاً أساسياً للمساهم ولا يمكن إلغاؤه بأي طريقة، وعلى الشركة أن تضمن ممارسة جميع المساهمين لهذا الحق.

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسئولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.

يجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلي له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثليون في مجلس إدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب بقية أعضاء مجلس الإدارة، إلا في حدود ما زاد عن النسبة

المسئولة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة، ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبية ملكيتهم مجتمعة. ويكون لهؤلاء الممثليين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات. كما يكون المساهم مسؤولاً عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودائنيها ومساهميها.

- ألا يكون المساهمون أو مفوضوهم طرفاً في عملية التصويت في الامور التي لهم فيها مصالح أو في الحالات التي ينشأ فيها تعارض بين المساهم والشركة.
- تقوم الشركة بالتأكد من اتخاذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بأالية التصويت في الجمعيات العامة للشركة:

- أن يتمتع كافة فئات المساهمين بنفس حقوق التصويت، وبذات المعاملة من قبل الشركة.
- أن يمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، مع إعطاء نفس الحقوق والواجبات للمساهمين سواء كانت بالأصلية أو بالإنابة ويمكن استخدام التكنولوجيا للتصويت عن بعد.
- إحاطة المساهمين علماً بكافة القواعد التي تحكم إجراءات التصويت.
- توفير كافة المعلومات الخاصة بحقوق التصويت لكل من المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، مع ضمان توفير تلك المعلومات بشكل مستمر و دائم ولكل فئات المساهمين.
- أن يتاح لجميع فئات المساهمين المالكين لذات النوع من الأسهم حق التصويت على أي تغييرات تتعلق بحقوق المساهمين وذلك من خلال الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة للمساهمين.
- أن يتم التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العامة من خلال الآليات الواردة ضمن هذه السياسة وفي إطار ما هو منصوص عليه في قانون الشركات ولأدته التنفيذية والمتطلبات الرقابية الأخرى ذات العلاقة مع مراعاة ما تضمنه قانون الشركات من إجازة اتباع نظام التصويت التراكمي في هذا الشأن على اعتبار أن ذلك يعد من أفضل الممارسات.
- توفير نبذة تعريفية عن المرشدين لعضوية مجلس الإدارة قبل إجراءات التصويت خلال الاجتماع مما يعطي المساهمين فكرة واضحة عن مهارات المرشدين المهنية والتكنولوجية وخبراتهم ومؤهلاتهم الأخرى.

- يتحقق لعدم من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة (25%) طلب إقالة رئيس أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس إدارة الشركة وانتخاب مجلس جديد وذلك بقرار يصدر عن الجمعية العامة العادية للشركة.

### حماية بيانات المساهمين

- تحفظ الشركة لدى وكالة المقاصلة سجل خاص للمساهمين يوضح البيانات التالية المتعلقة بالمساهمين كحد أدنى، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصلة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصلة تزويده ببيانات من هذا السجل.

- الاسم ووسائل الاتصال والبريد الإلكتروني وأرقام الهواتف والنقل.
- الجنسية والموطن وعدد الأسهم المملوكة.
- أية بيانات مطلوبة من قبل الجهات المنظمة.

- إنشاء وإمساك سجل خاص يحفظ لدى وكالة المقاصلة تدون فيه أسماء حملة السندات أو الصكوك وجنسياتهم وموطنهم، وعدد نوع السندات أو الصكوك المملوكة لكل منهم والقيمة المدفوعة منه، ويتم التأشير في هذا السجل بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصلة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصلة تزويده ببيانات من هذا السجل.

- تحرص الشركة على التأكد من أن كافة البيانات التي يتم الاحتفاظ بها ضمن سجل المساهمين هي بيانات سرية ولا يمكن الوصول إليها إلا من قبل الموظفين المفوضين بذلك، كما تتيح الشركة لمساهميها إمكانية الاطلاع على سجل المساهمين.
- يتاح للمساهمين إمكانية الوصول إلى سجل مساهمي الشركة شريطة أن تقوم الشركة بذلك أقصى جهد للحفاظ على سرية المعلومات التي يتضمنها السجل.
- تحفظ الشركة بقائمة بمن لهم حق الاطلاع على سجل الإفصاح وسجل المساهمين وأي معلومات أخرى يتم الإفصاح عنها طبقاً للقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة. تتضمن القائمة بحد أدنى نوع المعلومات المفصح عنها وبيانات المطلع وتوقيعه.
- لقد قامت الشركة بالاحتفاظ بسجلات المساهمين بشركة متخصصة ورائدة بهذا المجال لضمان جودة وسلامة الخدمات المقدمة للسادة المساهمين و توفير أعلى مستويات الأمان لحفظ على حقوقهم وتلبية احتياجاتهم بشكل دوري و منظم على مدار الساعة.